

المحاضرة الثانية عشرة: عبد القادر جفلول

يشير عبد القادر جفلول إلى أن الأبحاث التي قام بها باحثون مثل نوشي، لاكوسن، دوكوا، غاليسو، وفالونسي، قدّمت ثروة معرفية كبيرة وساهمت بشكل ملحوظ في تسلیط الضوء على البنیة الاجتماعية في الجزائر قبل الغزو الاستعماري، من حيث طبيعة عملها وتطورها. ومع ذلك، لا تزال المعالجة النظرية لهذه العوامل غير مكتملة، بل تبدو متوقفة عند بعض النقاط الأساسية دون تقديم تفسير شامل لها.

من خلال تحليل نص كارل ماركس "النسق العقاري في الجزائر لحظة الاستيلاء الفرنسي"، يحدّر جفلول من التسريع في تصنیف التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ضمن إطار نمط الإنتاج الإقطاعي دون الاستناد إلى معطيات تاريخية دقيقة. فهو يرى أن نمط الإنتاج الإقطاعي لا يعتمد فقط على انتزاع جزء من الفائض الاقتصادي من المجتمعات القبلية أو القروية لصالح فئة غير منتجة، بل يتطلب أيضاً وجود ملكية خاصة للأراضي، مما يؤدي إلى تفكك أنظمة الملكية الجماعية وإلغاء الهياكل القبلية أو القروية لتنظيم العمل. وهذا الوضع لم يكن شائعاً في الجزائر بشكل عام.

كما يعتقد جفلول عملية إسقاط المفاهيم النظرية المستمدّة من التجربة الأوروبية على المجتمعات الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بمفهوم "الإقطاع". إذ يرى أن مثل هذه المقارنات قد تؤدي إلى تحريف الواقع الاجتماعي، إما من خلال تطويقه ليتناسب مع غوّجه.

إشكالية تحديد نمط الإنتاج السائد:

يؤكد جفلول أن السعي للعثور على "نمط إنتاج نقى" داخل أي مجتمع هو فكرة غير واقعية، لأن كل بنية اجتماعية تحتوي على علاقات إنتاج متشابكة ومتنوعة. أما بالنسبة لنمط الإنتاج السائد – الذي يحدد كيفية تنظيم الإنتاج الاجتماعي بشكل عام – فهو موجود فقط في صورته المثالية، حيث يمثل لحظة معينة في تطوره التاريخي. ومن هنا، يبرز سؤال مهم: كيف يمكننا تحديد نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي؟

للإجابة على هذا السؤال، يشير جفلول إلى أهمية العودة إلى ملاحظات ماركس نفسه، حيث يمكننا استنتاج اتجاه بحثي محتمل من خلال تحليله، وهو نمط الإنتاج الآسيوي. يُظهر هذا التحليل خصوصية البنية الاجتماعية الجزائرية مقارنة بالمجتمعات الأوروبية، حيث استمرت العلاقات السلالية المبنية على النظام القبلي والعائلي للملكية.

إشكالية تبني مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي:

يرتبط مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي تاريخياً بوجود أنظمة رئيسيّة، مما يثير تساؤلات حول مدى إمكانية تطبيقه على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية. ومع ذلك، فإن جوهره الأساسي، كما يراه ماركس، يكمن في انخفاض مستوى الإنتاجية الذي يمنع تراكم فائض اقتصادي كبير، مما يعيق ظهور مجتمع طبقي واضح رغم وجود أشكال جماعية للملكية. أما العناصر

الأخرى مثل الأشغال الكبرى، أنظمة الري المركزية، والطابع الاستبدادي للحكم، فهي ليست محددات أساسية لهذا النمط، بل تطبق على مجتمعات آسيوية معينة مثل الهند.

النتائج التي توصل إليها جفلول:

يخلص جفلول إلى أن البنية الاجتماعية الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي كانت تتميز بتعايش نمطين من علاقات الإنتاج:

1. علاقات إنتاج سلالية: تعتمد على الملكية الجماعية للأرض، والزراعة التعاونية، أو الاستحواذ المشترك على الموارد.
2. علاقات إنتاج طبقية: تتجلّى في الملكية الخاصة للأراضي، مثل نظام الفحص، وملكية وسائل الإنتاج في مجالات مثل الحرف والتجارة، مما يعكس وجود تفاوتات اقتصادية داخل المجتمع.

من خلال هذا الطرح، يرفض جفلول التصورات الاختزالية التي تحاول فرض نموذج أوروبي جاهز على واقع اجتماعي مختلف، ويؤكد على أهمية فهم التطور التاريخي للمجتمعات وفقاً لخصوصياتها البنوية والاقتصادية.